PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**12-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**Pharmaceutical companies: The disappearance of 1,00(drugs from pharmacies warns of a disaster**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Amira Mamdouh**

«شركات الأدوية»: اختفاء ألف منتج دوائى من الصيدليات «ينذر بكارثة»

كتبت - أميرة ممدوح:

كشف الدكتور محمود فؤاد - مدير مركز الحق فى الدواء - أن أزمة اختفاء الأدوية ليست بحديثة العهد، مؤكدًا أن الأزمة بدأت تعصف بسوق الدواء منذ ٥ سنوات نتيجة انخفاض التصنيف الائتمانى لمصر لدى البنوك العالمية ما دفع الشركات المنتجة للمادة الفعالة إلى مضاعفة سعرها عدة مرات خلال تلك الفترة، لافتًا إلى أن مصر تستورد نحو ٩٥٪ من احتياجات صناعة الدواء من الخارج.

وأشار «فؤاد» إلى أن الأزمة ترتب عليها اختفاء ما يقرب من ألف منتج دوائى منها ١٨٠ صنفًا ليس لها بديل بنفس القيمة السعرية، وانخفاض المعروض من المنتجات الأخرى، بينها أدوية لعلاج أمراض القلب والسكرى والضغط والكلى، وذلك من إجمالى ١٣ ألف صنف.

وأضاف أن الحكومة بدأت منذ يناير الماضى فى التنسيق مع الشركات العاملة فى صناعة الدواء والتى تتنوع بين ١٢٠٠ شركة ليس لها مصانع و١٢٠ شركة لها مصانع و١٦ أخرى أجنبية و٨ شركات حكومية، لتحريك أسعار ٢٤٢ صنفًا دوائيًا، مضيفًا أن هناك توجهًا لدى الحكومة لتحريك أسعار أصناف أخرى.

وطالب «فؤاد» الحكومة بالإسراع فى تطبيق قانون التأمين الصحى، والعمل على رفع أسعار الأدوية بما ينقذ تلك الشركات من الخسائر المتلاحقة ويسمح لها بتحقيق هامش ربح مناسب على أن تتحمل الدولة فارق الأسعار دون تحميل المريض أى عبء، بما يساهم فى إنقاذ صناعة الدواء فى مصر.

ومن جهته، قال محمد البهى، نائب رئيس غرفة الأدوية فى اتحادات الصناعات، أن نقص الأدوية مشكلة مزمنة نظرًا لأنها مسعرة جبريًا منذ عشرات السنين ولم يتم تحريك الأسعار لتغطية خسائرها خاصة شركات القطاع العام، رغم ارتفاع تكلفة إنتاج الدواء ٤ أضعاف خلال الفترة الماضية.

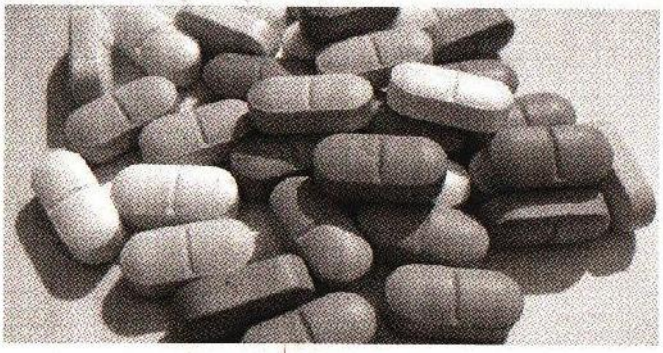

شركات الأدوية تبحث زيادة الأسعار

وشدد على ضرورة تدخل الدولة لإنقاذ الصناعة الوطنية للأدوية وإعادة النظر فى التسعيرة الجبرية بما يغطى خسائر الشركات ويحقق هامش ربح مناسبا لها، خاصة أن ٨٠ ٪ من منتجات الأدوية لتلك الشركات لا تتعدى أسعارها ١٠ جنيهات، وتغطى ٨٥ ٪من احتياجات السوق.

مضيفا: وبالتالى فأى خسائر ستجبر الشركات على إيقاف إنتاجها، بما يفتح المجال أمام الشركات العالمية التى تنتج أغلبها أجيالا جديدة من الدواء مثل سوفالدى وغيره من الأدوية ذات الأسعار غير المناسبة للمواطن البسيط.

وأشار إلى أن الدولة لا تستطيع تحمل فاتورة الدواء والتى تصل إلى ٣٥ مليار دولار فى المرحلة الراهنة، خاصة أن شركات القطاع العام تقدر خسائرها بـ ١٥٤ مليون جنيه العام الماضى، وبالتالى فالحل الوحيد يتمثل فى تحريك الأسعار بزيادة ٥٠٪ من أجل الحفاظ على حق المواطن المصرى فى العلاج واستمرار صناعة الدواء.

وأكد الدكتور عادل عبد المقصود، رئيس شعبة الصيدليات باتحاد الصناعات، أن عدم تحرك الحكومة لتحريك أسعار الأدوية الخاسرة التى تكبد الشركات سواء المنتجة أو المستوردة خسائر فادحة فستتوقف تلك الشركات فورا عن أداء عملها.

وشدد على ضرورة قيام جميع الجهات المعنية بالتكاتف مع هذا القطاع، حيث ينبغى على البنك المركزى العمل على توفير العملة الصعبة لأن ندرة تواجدها ووجود التزامات من جانب المصنع أو المستورد يدفعه للجوء إلى السوق الموازية التى ازداد فيها سعر صرف الدولار بما تعدى ٣٠٪ عن سعر الصرف الرسمى.